

علي بوغناقة*

المدينة الجزائرية والألفية الثالثة

Résumé

La ville algérienne a subi depuis l'indépendance de profonds changements socio-culturels, conséquence directe de la politique de développement local pour atteindre un certain équilibre urbain.

De ce fait, la population urbaine augmentera en Algérie et représentera 60% de la population totale. Mais, force est de constater que l'effort de développement reposait principalement sur la subvention aux besoins sans cesse croissants des populations.

D'un autre côté l'on remarque une négligence manifeste dans la conception de la vie urbaine; aggravée en cela par un déséquilibre structurel entre ville et campagne, suite à un accroissement urbain désordonné.

المدينة الجزائرية كغيرها من المدن العربية عرفت نموا متزايدا مع التحول العام الذي خبره المجتمع ، بداية من الاستقلال "حركة البناء والإصلاح" صاحب ذلك التجارب التنموية التي مارسها المجتمع تحت أسماء ومفاهيم متعددة منها مخططات التنمية وبرامج التنمية المحلية ، "التوازن الجهوي" "إذ بلغت نسبة بعض المدن أكثر من 117% وقد تجاوز حد المعقول في مدن أخرى ، وأصبح سكان المدن في الجزائر يشكل 60% من المجموع العام.⁽¹⁾

إن تركيز محاور التنمية كان يقوم على تلبية الحاجات المتنامية للسكان دون النظر بجد إلى مستقبل البيئة "فقر الريف ، التوازن الهيكلي بين الريف والمدن - النمو العشوائي لأحياء المدينة".

فهل يمكن القول أن ذلك أدى إلى مجموعة من المضاعفات الحيوية ؟
الغائب في المعادلة هو عدم تركيز على أن علاقة الإنسان بال المحيط
”بالحي، ثم المدينة“ هي علاقة سلوكية ، تفترض على الإنسان أن ينشط
في بيئته دون أن يضر بها والضرر بها هو ضرر له على المدى القريب
والبعيد. (2) ذلك أن ما جعل الدول المتقدمة تسعى بناء استراتيجية تحسين
السياسة الخاصة بالمدن ، تقوم على اعتبار أنها جزءا من إدارة العمران
الحضري. فالمدن تعد بمثابة ساحات للتحويل الاجتماعي السريع
والاندفاع نحو المستقبل.

فالملاحظات السريعة التي تسجل هنا وتفيد أن المدينة الجزائرية
”نمت وتشكلت كأختها في بعض الدول العربية وفق نموذج تحديث
الغربي ، يحمل نمطا ثقافيا مغايرا للبيئة العربية ، حسبما يرى محمد
الرميحي في إحدى مقالاته.

في ضوء ذلك جاءت المدينة هياكل بدون روح ثقافية ، تحولت
معه إلى سوق تغلب عليه روح العشوائية وأضحى المجتمع لا يمثل أكثر
من حشد من الأفراد اللذين لا تربط بينهم رابطة بالمعنى السوسولوجي.
هكذا أصبحت رغبات الإنسان ”ساكن المدينة“ لا تلبي
طموحاته ، بفعل تلك الصعوبات اليومية التي يعيشها“ بعد المسافة
-صعوبة الاتصال- (1) الأسس الحضرية التي تؤدي بالسكان إلى المشاركة
والتعاون والتضامن ، ومنه خلق ثقافة الجوار الحضري ، انه غياب آليات
تطوير العلاقات الاجتماعية ، في اتجاه مزيدا من التآلف ، مزيدا من
الالتزام نحو البيئة ومنه نحو معايير وقيم المجتمع المتطلع نحو الألفية الثالثة.

فإذا كانت البيئة هو المجال الحيوي الذي يتعامل معه الفرد وهو صغير ، فالمدينة هي المجال الذي ينبغي أن يعتني به.

أن توسع المدن ماديًا صاحبه صعوبة التحكم فيه، أصبح من الظواهر العيانية في المجتمع العربي ، لها دلالتها في أكثر من مجال ، يلاحظها الباحث ، كبدء قيم الألفة في التحلل والتلاشي في مجتمع المدينة.

أكدت تلك الدراسات الحلقية التي جرت حول الموضوع ، والتي خلصت إلى أن المجتمع الذي يفقد قدرته على المحافظة على قيم الود والألفة في أحد أجياله ، قد ينجب أطفالًا يكون شعورهم الجماعي ضعيفًا على الدوام وللظاهرة أكثر من مليمح.

في ظل هذا التطور اللامتوازن تصعب مساهمة المجتمع - والمجتمع المدني في إعادة تنظيم البيئة المحيطة وبناء الأفراد وذلك عن طريق تربية الناس "الأطفال في المدارس" وتغيير اتجاهاتهم "حيث أن الاتجاهات هي قوى ومحركات نفسية داخلية أشبه ما تكون بالدوافع كي يتعلموا كيف يربون أنفسهم ، ويتمكنوا بشكل أفضل من الحصول على المعاني التي تشكل حياتهم اليومية داخل التجمعات السكنية.

المدينة والمحتوى الثقافي

في الجزائر مثلاً ، وحسب ديوان الإحصاء الجزائري ، فقد بلغ عدد سكان الجزائر عام 1999 - 29801194 نسمة ، وأن عدد الذين بلغوا 18 سنة ، شكلوا : 1716728 نسمة ، تقيم نسبة كبيرة منهم في المدن ، مما يتطلب الاعتناء بهم في مجال :

- السكن،

- الفراغ،

- التعليم،

- الترويح،

ذلك يعني انه إذا كان الإنسان «الشاب ، الطفل هو الوسيلة والهدف والغاية في استراتيجية التنمية ، فان المهم في عصر المعلومات والتغير السريع ، أن نطرح السؤال التالي والإجابة عليه «لاحقا.

كيف نعرف اتجاهات ساكن المدينة ؟

كيف نضع له مخططا عمرانيا يحقق العلاقة الاجتماعية المطرزة بالآلفة والمودة ؟

كيف نساهم في ثقافة المحافظة على البيئة والتعلق بها «محليا ووطنيا» ؟

كيف يمكن أن نساهم في زرع ثقافة الآخر ، والقبول إلى الانضمام إلى جمعية الحي ، ونتعاون ونتضامن في القضايا العامة التي تهم الحي والسكان والمدينة والوطن ؟

لقد ركزت البحوث الميدانية في دراستها على تقديم مجموعة من التوجيهات ، منها تحسين السياسة الخاصة بالمدن باعتبارها جزءا من إدارة العمران الحضري، و اعتماد نهج أخلاقي ، يرى أن المدينة في خدمة البشر ، والاعتراف بالأهمية القصوى للبيئة على أنها ثمرة الوفاق بين الجنس البشري والمدينة والطبيعة.

كما أكدت الدراسات السوسولوجية الحديثة ، على أن المدن تعد بمثابة مدارس التنشئة الديمقراطية للقرن الحادي والعشرين المبشرة بعقد اجتماعي جديد. (3)

ما تقدم يشير إلى تغيير المفاهيم وكذلك تغيير النظرة القديمة التي كانت تقوم على ما يجب عمله ، إلى مرحلة اعمق ، وتمثل في التفكير في طريقة تأثير الرغبات الحضرية ، فالمدينة كتيبة بالمفهوم الشامل للبيئة يحتوي على أكثر من بعد هذه الرغبات هي هدف المستقبل وغايته ، ومن ثم إتاحة الفرصة أمام تحويل المدينة وتهيئة أجزائها بمعرفة سكانها أنفسهم.

ما هي المسحة المعمارية للمدينة العربية والجزائر واحدة منها
إن دراسة المدينة العربية تقضي إلى جملة من الحقائق منها :
إن ظاهرة النمو الحضري في الوطن العربي عرفت مراحل مختلفة ، كان لها تداعيات على المستوى الحضري.

قد بنيت المدن على شكل وحدات سكانية لا تربطها ملامح عمرانية غيرها ، فاللامح الحي من الأحياء السكنية داخل المدينة الواحدة ، هجين من نماذج هولندية وفرنسية ، وإنجليزية ، لا تراعي الخصوصية الوطنية "الجزائرية".

هذا النمط حرص الإنسان على تغيير مظهر المسكن من الخارج والداخل ، جعل المدينة تأتي خالية من الملامح الثقافية الجمالية.

شكل ذلك النموذج العمراني الهجين صعوبة في سياسة التنسيق الخاصة بالمدينة في مجال أنشطة الإنشاء في دائرة العمران الحضري ،

”تجعل السكان يندمجون في إطار اجتماعي ثقافي حضري“ - هذه الميزة تضمن بعض المجالات مثل البنية الأساسية للمواصلات والحدائق ، ومرافق الخدمات العامة، والعمل على تحسين خدمات المياه ، والصرف الصحي، والتخلص من القمامة، وتنظيم أسواق المدينة.

يمكن القول أن المدينة العربية والجزائرية مهما كانت تفتقد إلى هذه المسحة، الحضارية الجمالية مما جعل دورها يقتصر على تحقيق وظيفة الإيواء المضطرب.

كان ذلك بسبب إهمال العنصر الجمالي الذي لم يراعي في أغلب المدن الجديدة ، هذا الأساس الذي كان من مكونات كل مخطط عمراني.

في هذا السياق يشير تشارلز ابرمن في كتابة المدينة ومشاكل الإسكان إلى أن المخطط الحضري يراعي في إقامة المدن الجديدة ، القيم والحضارة والعادات ، والتقاليد وطريقة الحياة والعلاقات الاجتماعية والأسرية بالإضافة إلى تقاليد البناء فالمدينة التي تقوم على هذه حسب ما يشير الكاتب تساهم في دفع وتحفيز سكانها إلى تسليق سلم التحضر الذي يشكل مجموعة من الخصوصيات وعلى هذا الأساس فالاهتمام بمظهر المدينة الفني و الثقافي يحقق ثلاثة وظائف. (5)

الوظيفة الأولى: إعطاء المدينة ”بمختلف أجزائها“ مظهر الاتساق والوحدة.

الوظيفة الثانية : إبراز المستوى الرفيع للإدارة العامة وتحقيق الروح الاجتماعية.

الوظيفة الثالثة : إبراز العناصر المتميزة للمدينة

المدينة الجزائرية في الألفية الثالثة

تمت الإشارة في السابق إلى أن نموذج التنمية في الوطن العربي والجزائر منه أدى إلى احتلالات بين الريف والمدينة : حيث أن الهجرة الريفية العشوائية، بفضل العوامل المختلفة أدت إلى إفراغ الريف من الطاقات البشرية ، وبالمقابل ساعد ذلك على نمو المدن نموًا فاق التصور ، صاحب الظاهرة مطالب جديدة فاقت الاحتياجات المتوفرة المادية والثقافية.

كان لتلك التغيرات آثار على البيئة ، والإدارة والتربية والصحة والمواصلات والاتصال.

أمام هذه المؤشرات التي تحمل أكثر من دلالة يمكن التساؤل عن

حال المدينة الجزائرية في الألفية الثالثة ؟

هل يمكن إعادة بناء المدينة الجزائرية وفق الشروط الأيكولوجية

والاجتماعية والثقافية الجديدة ؟

كيف تحقق المدينة الجزائرية، في ظل التغيرات الحالية لساكنيها

حياة آمنة؟

هل تصل في يوم ما إلى مرحلة يمكن التحدث عن مدينة جزائرية

تمثل بيئة مربية ؟

ملامح مدينة الألفية الثالثة

إذا كان السؤال الذي يطرح في المدينة القديمة يشير إلى ماذا نفعل،

نبني ونوفر السكن بأي نوع وبأي نمط بالأسمت ، بالجهاز، فإن السؤال

الذي يمكن أن يقدم ، وهو : كيف نعد الشباب ليكون صناع هذا المجتمع ؟

ثم كيف نختار الوسائل التي بها نحقق هذه الملامح ؟
فالمدينة أي مدينة تحمل وظيفة اجتماعية إلى جانب الوظيفة السكنية ، هذا يعني انه إذا حلت المدينة من هذه الوظيفة تحولت إلى حشد من الناس لا تربطهم علاقات الجوار وما يصاحبها من مضاعفات. يمكن القول أن التنمية عامة والحضرية خاصة تؤدي إلى خلق وعي سكاني وتفاعل بين السكان ، هذا الوعي بالأرض "البيئة" ، المياه ، الإنسان ، الثقافة ، الحركة ، عندها يحق للمرء أن يتساءل : كيف نشارك في هذه الكوكبة أو الكونية و نساهم مبدعين لا مستهلكين ؟
والواقع أن التسهيلات والخدمات الحضرية تؤدي إلى مستوى الوعي ، والتنوير ونوعية التغيير ، كما أن التسهيلات من المفروض أن تهيئ الأذهان وتنير العقول ، وتكون دافعا لتنظيم جهود السكان في حركة اجتماعية.

ما سبق يجعلنا نقول أن مدينة الألفية الثالثة تقوم على :

- سرعة الاتصال وسرعة الخدمة
- أن تسود ثقافة المدينة ، والتي تحقق الوعي بالموقع والجيرة ، مما يسهل التفاعل بين الحي والمدينة.
- الاهتمام بالمؤسسات الخدمية والتعليمية والاهتمام كذلك بالحيط والعمارة الخضراء .
- الوعي بالمرافق العامة فلا يجوز أخذها أو تغييرها.

- أن تتماشى وسائل النقل مع طاقة الطرق واستيعاب المدينة.

- التقليل من بيئة التلوث .

هذه المكونات الستة ، لا يمكن أن تتحقق بإصدار القوانين واللوائح من الإدارة المحلية فقط ، بل يتم ذلك بتشجيع الجهد الذاتي والمشاركة من السكان في مختلف المجالات الحيوية ، عندها يأتي دور تطبيق واحترام القوانين.

أخيرا هل يمكن أن نصل إلى مدينة عام 2005 و 2010 تقوم الحياة الاجتماعية فيها على الألفة والمودة وهي دعائم قامت عليها الحياة اليابانية ، في عمراتها واقتصادها ، وإدارتها.

هل من حقنا أن نحلم في الوطن العربي والجزائر بمدينة فيها كثير من الحب ، قليل من العنف ؟

مدينة بلا تلوث ، مدينة بلا مخدرات ، مدينة الأمن والسلام .

يمكن تحقيق ذلك المسعى بوضع جملة الاعتبارات التي تمت الإشارة

إلى البعض منها وهي :

أن تهيا المدينة نفسها عن طريق البحث والتصدي لكل طارئ يعرقل دخول المدينة المرحلة الجديدة.

للتوسع في عناصر الموضوع يمكن الرجوع إلى

- [1] - علي بوعناقة ، الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية الاجتماعية على الشباب ، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر.
- [2] - علي بوعناقة ، جرائم الشباب في الأحياء المتخلفة ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، 1989 جمهورية مصر العربية.
- عبد الله ساقور ، المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية ، رسالة دكتوراه ، قسم الاجتماع جامعة عنابة - الجزائر 1999 -
- [3] - ديوان الإحصاء الجزائري ، الجزائر 1999 .
- [4] - أكاديمية المملكة المغربية ، العولمة و الهوية ، الرباط المملكة المغربية-97 .
- [5] - المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، عدد 147 مارس 1996 - اليونسكو.
- [6] - المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، عدد 153 ، سبتمبر 1997 اليونسكو.
- [7] - احمد زايد و آخرون ، المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالم ، جامعة القاهرة 1994 .

-----* جامعة منتوري قسنطينة